

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧١) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١

بشأن مقابل الخدمات للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٥٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن مجالات التمويل متناهي الصغر وقيمه؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (٢٢) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١؛

قرر :

(المادة الأولى)

تتقاضى الهيئة مقابل خدمات من الشركات التي يرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤، وذلك على النحو التالي :-

١. مقابل خدمات فحص طلب الترخيص المؤقت بمبلغ ١٠ آلاف جنيه .
٢. مقابل تكاليف الإشراف والرقابة بواقع نصف في الألف (٥٠٠ جنيه لكل مليون) من متوسط رصيد التمويل المقدم لعملاء الشركة يحسب ويسدد كل ربع سنة.

وتؤدى الشركات مقابل تكاليف الإشراف والرقابة خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية كل ربع سنة.

(المادة الثانية)

تتقاضى الهيئة مقابل خدمات من الجمعيات أو المؤسسات الأهلية التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لأحكام القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤، وذلك على النحو التالي :-

١. مقابل خدمات فحص طلب الترخيص المؤقت بمبلغ ٥٠٠ جنيه.



٤٦٠٧٦

أمانة مجلس الإدارة

٢. مقابل خدمات إشراف ورقابة بواقع ربع في الألف (٢٥٠ جنيه لكل مليون) من متوسط
رصيد التمويل المقدم لعملاء الجمعية أو المؤسسة الأهلية بحسب ويسدد كل ربع سنة.
وتؤدى الجمعيات أو المؤسسات الأهلية مقابل خدمات الإشراف والرقابة خلال مدة لا تتجاوز
سنة أسابيع من نهاية كل ربع سنة.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويُعمل به من
اليوم التالى لتاريخ صدوره.

رئيس مجلس الإدارة
شريف سامي



٤٦٠٧٦